الأمم المتحدة

A/66/274

الجمعية العامة

Distr.: General
8 August 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١، معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها؛ والتدابير التي اتخذتها الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد؛ والدعم المقدم للأنشطة الدولية والإقليمية لهذه المؤسسات؛ والمساعدة التقنية المقدمة لهذه المؤسسات وإلى وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى؛ والتعاون بين هذه المؤسسات الوطنية والآليات الدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وترد أيضا في هذا التقرير معلومات تتعلق بأعمال المؤسسات الوطنية في ما يتصل بقضايا مواضيعية محددة.

ويكمِّل هذا التقريرُ تقريرَ الأمين العام المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠١١ المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/16/76)، الذي يغطي أنشطة الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

* A/66/150.

070911 020911 11-44689 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٦١/٦٤، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. ويغطي هذا التقرير أنشطة الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ويكمِّل تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠١١ المقدَّم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/16/76)، الذي يغطي أنشطة الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٢ – وقد أقرت الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٦٤ بتعدد الجهات العاملة في مجال إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها. وشجعت التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومجمل الجهات الفاعلة، ومن ضمنها الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (لجنة التنسيق الدولية)، والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان[(١)]، وكذلك الرابطات الإقليمية والدولية لأمناء المظالم. كما رحبت الجمعية العامة بموجب القرار ذاته بالجهود التي تبذلها المفوضة السامية لإقامة شراكات دعماً للمؤسسات الوطنية، وشجعت جميع آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وكذلك وكالاتها وصناديقها وبرامجها على العمل، في إطار ولاية كل منها، مع الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية. وفي ما بين هذه الجهات الفاعلة المتعددة، يتعين على الدول الأعضاء أن تقوم بدور بارز عندما يتعلق الأمر بإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها. وفي هذا الصدد، شجعت الجمعية العامة، أيضا بموجب قرارها ١٦١/٦٤، الدول الأعضاء على إنشاء مؤسسات وطنية فعالة ومستقلة وتتسم بالتعددية.

٣ – والغرض من هذا التقرير هو تقديم موجز للأدوار التي تقوم بها الجهات الفاعلة المذكورة أعلاه في إنشاء المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وتعزيزها. وينظر أيضا في الشراكات وترتيبات التعاون الأخرى التي أُنشئت حتى الآن على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

(١) المجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وشبكة المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الأمريكتين، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان.

ثانيا – مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٤ – الدعم والتواصل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من ولاية المفوضية. فقد كررت المفوضة السامية، في بيانها الاستهلالي الذي أدلت به أمام الدورة السنوية الرابعة والعشرين للجنة التنسيق الدولية (جنيف، ١٧ أيار/مايو ٢٠١١)، القول إن مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية شركاء حيويون للمفوضية نظراً للمكانة المركزية التي يتبوأونها في النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان، ولا سيما في التصدي لأهم قضايا حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

٥ – وقد واصلت مفوضية حقوق الإنسان، من خلال قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية، تقديم الدعم القانوني والفني لإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها. وواصلت تطوير علاقتها الطويلة الأمد مع لجنة التنسيق الدولية عن طريق توفير دعم الأمانة إلى هذه اللجنة ذاتها ولجنتها الفرعية المعنية بالاعتماد.

٦ – وكانت الجمعية العامة قد أشارت إلى دور المفوضية في مجال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باعتباره عملا مستمراً. وبالتالي، شجعت المفوضةَ السامية على مواصلة توسيع نطاق الأنشطة دعماً لهذه المؤسسات (انظر القرار ١٦١/٦٤، الفقرة ١٣). وعلاوة على الولاية المنوطة بالمفوضية منذ فترة طويلة والمتمثلة في دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، طلبت الجمعية إلى المفوضية في عام ٢٠١١ استحداث ودعم الأنشطة ذات الصلة بفئتين محددتين من المؤسسات، هما: مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء (انظر القرار ٢٠٧/٦٥، الفقرة ٥).

ألف – الخدمات الاستشارية التي تقدمها المفوضية في ما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٧ – تنفَّذ أنشطة المفوضية لتعزيز دور المؤسسات الوطنية على كل من المستوى القطري والإقليمي والدولي بشكل رئيسي من خلال قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية، الذي يعمل بالتشاور مع أجزاء أخرى من مفوضية حقوق الإنسان، بما في ذلك المكاتب الميدانية. وواصلت المفوضية تقديم المشورة والمساعدة في إنشاء المؤسسات وتعزيزها من خلال مكاتبها القطرية والإقليمية، والمستشارين في مجال حقوق الإنسان وعناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، وكذلك من خلال التعاون مع الشركاء الآخرين في الأمم المتحدة، ومن بينهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات التنسيق الإقليمية

للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما تعمل المفوضية بشكل وثيق مع المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

٨ - وتقدم المفوضية المساعدة القانونية والفنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الوطنية الأخرى. وتقدَّم لها المشورة بشأن الأحكام الدستورية والتشريعية المتعلقة بالمؤسسات الوطنية، فضلا عن طبيعتها ووظائفها وصلاحياتها ومسؤولياتها. وتجرى أيضا أعمال التحليل المقارن، وتقييم الاحتياجات من التعاون التقني، وصياغة المشاريع وبعثات التقييم لمساعدة هذه المؤسسات على التقيُّد بالمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (''مبادئ باريس'') (انظر القرار ١٣٤/٤٨، المرفق).

٩ - وواصلت المفوضية استضافة برنامج الزمالات الذي يروم اختيار موظفين تابعين لمؤسسات وطنية حاصلة على اعتماد من الرتبة ألف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك موظفون من مؤسسات في هذا البرنامج في البلدان التالية: أوغندا، وبيرو، وقطر، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيكاراغوا، والهند. والغرض من برنامج الزمالة هو إعطاء موظفي المؤسسات الوطنية من جميع أنحاء العالم فهماً وفكرة أفضل عن النظام الدولي لحقوق الإنسان. ومن خلال هذه التجربة، يكتسب الزملاء المعرفة والخبرة العملية مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك نظام هيئات المعاهدات، ومجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة. كما يطلعون على عمل المفوضية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمسائل الفنية والموضوعية المتصلة بالمؤسسات الوطنية. وما من شك في أن المفوضية والمؤسسات الوطنية ستستفيد من برنامج الزمالة هذا، سواء من حيث الخبرة الفنية أو التجربة المكتسبة من العمل ضمن المؤسسات الوطنية.

١ - الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

١٠ - نظم مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية حلقتي عمل لمواصلة تطوير قدرات المعهد الوطني لحقوق الإنسان في شيلي. وركزت حلقتا العمل هاتان على مؤشرات حقوق الإنسان (١١-١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١) وتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان (٢٠ أيار/مايو ٢٠١١).

١١ - وفي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، نظمت المفوضية، من خلال مكتبها الإقليمي لأمريكا الجنوبية، حلقات عمل تدريبية بشأن مؤشرات حقوق الإنسان من أجل المؤسسة الوطنية في بيرو (مكتب أمين المظالم). وكانت الدورة التدريبية موجهة لأكثر من ٣٠ موظفاً في هذه المؤسسة الوطنية وركزت بخاصة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وكانت الغاية من حلقة العمل إدماج مؤشرات أفضل لحقوق الإنسان في ما تقوم به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من تحليلات وما تقدِّمه من تقارير.

١٢ - وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، شارك مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية مع المؤسسة الوطنية في بيرو في تنظيم دورة تدريبية للشعوب الأصلية. وكان الغرض من الدورة التدريبية هو زيادة المعرفة والوعي بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك بشأن الكيفية التي يمكن بها للشعوب الأصلية والمجتمع المدني أن تستخدم بنجاح آليات الأمم المتحدة. ونُظمت هذه الدورة التدريبية لفائدة ٣٠ من منظمات السكان الأصليين والمجتمع المدني في بيرو.

١٣ - وفي سياق عملية تعيين رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في إكوادور (أمين المظالم)، قدمت المفوضية الدعم بهدف زيادة الوعي بالمعايير الدولية. وشمل دعم المفوضية هذا تنظيم دورة تدريبية في حزيران/يونيه ٢٠١١ لأعضاء مجلس المشاركة العامة والرقابة الاجتماعية، وهو الهيئة المسؤولة عن اختيار أمين المظالم.

١٤ - وعقدت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في سياق الزيارة التي قامت بها إلى المكسيك (٣-٩ تموز/يوليه ٢٠١١)، اجتماعا مع رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بهدف مناقشة سبل تعزيز التعاون في مجالات مثل مؤشرات حقوق الإنسان، والمدافعون عن حقوق الإنسان، وحقوق العمال المهاجرين، والإصلاح الدستوري الأخير. كما اجتمعت المفوضة السامية خلال زيارتها بالاتحاد المكسيكي لمؤسسات حقوق الإنسان العامة الذي يضم ٣٢ لجنة فرعية وطنية تعنى بحقوق الإنسان.

١٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، نظم مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية، بالاشتراك مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الأرجنتين (مكتب أمين المظالم)، دورة تدريبية لأعضاء من المجتمع المدني ومنظمات السكان الأصليين. وجرت في منطقتين من البلاد وركزت على التعريف بحقوق الشعوب الأصلية وآليات حقوق الإنسان الدولية.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية لقاءات مع برلمانيين ومسؤولين حكوميين بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في أوروغواي. وأبرزت المفوضية أهمية ضمان استقلالية المؤسسة واستقلالها الإداري، وتوفير التمويل الكافي لها وعملية اختيار المفوضين.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية دعم الجهود الرامية إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ممتثِلة لمبادئ باريس في شيلي. ونظم مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية اجتماعات إعلامية مع ممثلين عن مجلس الشيوخ ووزع صحائف وقائع عن

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومبادئ باريس. ووجهت المفوضية رسالة إلى جميع أعضاء البرلمان للفت انتباههم إلى توصية الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاون مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية فترويلا البوليفارية من أجل زيادة مشاركتها في حماية حقوق الإنسان أو الأشخاص المحرومين من الحرية، وبشأن تقريرها المقدَّم إلى الاستعراض الدوري الشامل. وقدمت المفوضية التدريب لموظفي مكتب أمين المظالم بشأن الاستعراض الدوري الشامل (انظر A/HRC/16/76، الفقرة ١٤).

١٩ - ووضعت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية ومكتب حماية المواطن استراتيجية عالمية مشتركة مدتها ثلاث سنوات لتعزيز هذا المكتب، ستُنفذ خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣. وكجزء من هذا المشروع، تم تعيين خبير استشاري لمساعدة مكتب حماية المواطن على تنفيذ ولايته.

٢ - أفريقيا

٢٠ - في آذار/مارس ٢٠١١، عقب اعتماد قانون إنشاء اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، نظم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي مشاورات في روتانا وجيتيغا وبوجمبورا. وكانت هذه المشاورات ترمي إلى توعية منظمات المجتمع المدني بالقانون الجديد، إلى جانب ضمان شفافية عملية اختيار المفوضين وتعيينهم. وقد عينت الجمعية الوطنية في ١٩ أيار/مايو ٢٠١١ المفوضين السبعة، إلى جانب أعضاء مكتب اللجنة.

٢١ - ونظمت مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، مشاورات للتوعية بإنشاء مؤسسة جديدة لحقوق الإنسان في النيجر. وجرت مشاورات مع وزارات مختلفة في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠١١. وعقدت حلقة عمل موجهة إلى منظمات المجتمع المدني في تاهوا في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه.

٢٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حصلت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في ليبريا، التي تأسست رسميا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، على مكتبها الجديد. واشترك قسم حقوق الإنسان والحماية ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا مع قيادة اللجنة في تقديم المشورة بشأن خطة عمل اللجنة لعام ٢٠١١، بما في ذلك خارطة طريق للمصالحة الوطنية قُدمت إلى الرئيس، ومشروع مراكز النقاش التقليدي utPalava H. واتفقت اللجنة وقسم

حقوق الإنسان والحماية على اختصاصات خبيرين استشاريين وطنيين لوضع خطة استراتيجية ونظام داخلي. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١، عقد القسم حلقة عمل مدتها نصف يوم مع اللجنة الوطنية لمناقشة المهام والمخططات التنظيمية وخطط العمل لكل من الكيانين، ولمناقشة سبل التعاون بين اللجنة والقسم.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مكتب المفوضية الإقليمي لشرق أفريقيا الدعم إلى لجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد بجمهورية تترانيا المتحدة في تقديم تقرير لأصحاب المصلحة إلى الاستعراض الدوري الشامل، بسبل من بينها الدورات التدريبية وعملية التحقق من صحة المعلومات. وتشارك المفوضية أيضا في عملية وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان لجمهورية تترانيا المتحدة، وهي عملية تشترك في قيادتها لجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد، ضمن هيئات أخرى.

٢٤ - ودعمت المفوضية حضور ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من جنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وناميبيا، الحلقة الدراسية دون الإقليمية التي نظمتها المفوضية بشأن متابعة الملاحظات الختامية للجنة القضاء على التمييز العنصري، والتي عقدت في بريتوريا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٢٥ - وعينت لجنة حقوق الإنسان في زمبابوي، التي لم تدخل بعد في طور التشغيل الكامل، أعضاءها في عام ٢٠١٠. وقدمت المفوضية تعليقات فنية على مشروع القانون المتعلق بإنشاء لجنة حقوق الإنسان في زمبابوي. واستقدمت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبيرا استشاريا لفترة ستة أشهر من أجل توفير الدعم التقني للمفوضين ودعم قدرتهم. وعقدت المفوضية والبرنامج الإنمائي أيضا اجتماعات لبناء القدرات والتوعية مع مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين للترويج لإنشاء اللجنة وتشغيلها وفقا لمبادئ باريس. وقد دُعي نائب رئيس اللجنة إلى الحلقة الدراسية الإقليمية المذكورة أعلاه التي عقدت في بريتوريا.

٢٦ - وقدمت المفوضية تعليقات على مشاريع مختلفة للائحة بشأن تعيين أعضاء المجتمع المدني في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في موزامبيق المزمع إنشاؤها في المستقبل. وتعمل المفوضية بشكل وثيق مع الفريق القطري لتقديم الخدمات الفنية والاستشارية إلى الحكومة والمجتمع المدني سعيا لتأسيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البلد.

٢٧ - وفي آب/أغسطس ٢٠١١، دعمت المفوضية استقدام خبير استشاري في جنوب السودان لتقديم الخبرة التقنية إلى لجنة حقوق الإنسان وبناء قدرات موظفي اللجنة.

٢٨ - وواصلت المفوضية العمل بشكل وثيق مع لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا عن طريق مبادرة مكافحة التمييز، وهي مشروع مدته سنة تموله المفوضية، بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وأجرت المفوضية مشاورات دورية مع المسؤولين في اللجنة لمراقبة تنفيذ المشروع، الذي يهدف إلى بناء قدرات اللجنة على معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان لغير المواطنين ومكافحة كراهية الأجانب والتمييز.

٢٩ - وعمل مكتب المفوضية الإقليمي للجنوب الأفريقي بشكل وثيق مع فرق الأمم المتحدة القطرية في المنطقة لتشجيع إنشاء وتعزيز مؤسستين وطنيتين لحقوق الإنسان في جزر القمر وسيشيل.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت المفوضية اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان على إعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. وقدم مكتب المفوضية الإقليمي لشرق أفريقيا المشورة إلى اللجنة من أجل تعزيز التفاعل مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، لا سيما الاستعراضان القادمان لإثيوبيا اللذان ستجريهما لجنة حقوق الإنسان ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، قامت مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان بتحليل الثغرات التي تعتري اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان، بغرض تقييم قدراتها. كما قدمت المفوضية المشورة بشأن عملية الاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية، وقدمت التدريب للموظفين والمفوضين على مبادئ باريس.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مكتب المفوضية الإقليمي لشرق أفريقيا الدعم إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جيبوتي بغرض ضمان حضورها لاستعراض البلد الذي تجريه لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في إطار برنامج مشترك مدته ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقدمة إلى جيبوتي.

٣٢ - وفي الثلث الأخير من عام ٢٠١٠، قامت المفوضية بأنشطة لبناء القدرات في مجال إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر A/HRC/16/76، الفقرة ٢٦).

٣ - آسيا والمحيط الهادئ

٣٣ - في الثلث الأخير من عام ٢٠١٠، أجرت المفوضية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنتدى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تقييمات لقدرات المؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان في الأردن وتايلند (المرجع ذاته، الفقرة ٣١).

٤ - أوروبا وآسيا الوسطى

٣٤ - بناء على دعوة من المركز النرويجي لحقوق الإنسان، شاركت المفوضية في مناقشة بعنوان ''المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في النرويج: إلى أين المسير؟''، عقدت في أوسلو في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وكان ذلك الاجتماع جزءا من عملية المشاورات الوطنية بشأن إعادة هيكلة المركز، وحضره عدد من ممثلي المجتمع المدني وموظفي وزارة الخارجية بالنرويج. وقدمت المفوضية المساعدة التقنية والمشورة في ما يتعلق بإعادة هيكلة المؤسسة الوطنية النرويجية لحقوق الإنسان وإعادة اعتمادها لدى لجنة التنسيق الدولية.

٣٥ - وخلال الزيارة التي قامت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الاتحاد الروسي، ألقت خطابا في الاجتماع السنوي لمجلس التنسيق الوطني لأمناء المظالم دون الإقليميين بالاتحاد الروسي، الذي عقد في سان بترسبرغ في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١. وأوضحت إن المفوضية تعتبر أن إنشاء ودعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومكاتب أمناء المظالم وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة يمثل أولوية قصوى. ويمكن للمفوضية، على وجه الخصوص، تبادل الخبرات بشأن دور مؤسسات أمناء المظالم في سيادة القانون، وظروف الاحتجاز، وإصلاح القطاع الأمني. وشجعت المفوضة المشاركين على تعزيز عملهم مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات وآليات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وناشدت المفوضة أمين المظالم الاتحادي أن يفسح مجالا للمؤسسات دون الوطنية للتعامل مع مجلس حقوق الإنسان. كما دعتهم إلى الاطلاع على أنشطة التنسيق وتبادل الآراء التي تجري على الصعيد الدولي، والاستفادة منها، عن طريق لجنة التنسيق الدولية.

٣٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، قدمت المفوضية تعليقات على النظام الداخلي للجمعية الوطنية لصربيا. وركزت التعليقات على الأحكام التي تنظم العلاقة بين أمين المظالم والبرلمان، وتحديدا على آليات الرقابة والنظر في التقارير المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى الجمعية الوطنية. ونظرت الجمعية الوطنية في تعليقات المفوضية أثناء تعديل النظام الداخلي المذكور أعلاه. وتواصل مفوضية حقوق الإنسان وفريق الأمم المتحدة القطري العمل بشكل وثيق مع الجمعية الوطنية وأمين المظالم الصربي من أجل تعزيز العلاقة بين هاتين الهيئتين الوطنيتين.

٣٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أُطلِق رسميا برنامج الأمم المتحدة المشترك للمساعدة التقنية بغرض تعزيز قدرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في طاجيكستان. وإضافة إلى مؤسسة أمين المظالم، تعد الوكالات التالية جزءا من البرنامج: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين

المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويهدف البرنامج إلى تعزيز قدرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في طاجيكستان على معالجة الشكاوى، والقيام بأنشطة التثقيف والتوعية للجمهور، وتحسين شراكتها مع الجهات الفاعلة الرئيسية في الدولة ومنظمات المجتمع المدني بهدف تشجيع إحداث تغييرات في سياسات وتشريعات حقوق الإنسان.

٣٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠١١، قدمت المفوضية تعليقات على قانون أمين المظالم بالبرلمان، بناء على طلب من وزارة العدل وأمين المظالم ببرلمان ليتوانيا. وبالمثل، شاركت المفوضية في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١ في اجتماع تشاوري عقد في فيلنيوس، نظمه رئيس ليتوانيا ووزارة العدل بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

٣٩ - وتعاونت المفوضية مع مسؤولين حكوميين في جمهورية مولدوفا بشأن التعديلات المقترح إدخالها على التشريعات الحالية للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية مولدوفا المصنفة ضمن الفئة باء، مع التركيز على جملة أمور منها إجراءات تعيين أمين المظالم واختياره. وأجرى مستشار حقوق الإنسان للمفوضية في جمهورية مولدوفا وممثل المفوضية الإقليمي لأوروبا مناقشات مع مجموعة من المسؤولين، من بينهم مسؤولون في وزارة العدل وكبار البرلمانيين. وإضافة إلى ذلك، بعثت مفوضة الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان رسالة إلى الحكومة تحثها على اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بهدف تقديم طلب لإعادة اعتمادها لدى لجنة التنسيق الدولية.

٤٠ - وقدم مستشار المفوضية لحقوق الإنسان في جمهورية مولدوفا الدعم للمؤسسات الوطنية بعدة طرق متنوعة، من بينها التدريب على الاستعراض الدوري الشامل وعلى مؤسسات الرصد للمعاقين عقليا، وتعزيز مكتبة المؤسسة، ووضع الخطط الاستراتيجية للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وشارك مستشار المفوضية لحقوق الإنسان في مجلس إدارة مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية، يركز على تعزيز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

٤١ - وساعدت المفوضية على تعزيز الهياكل الأساسية الوطنية لحقوق الإنسان في كرواتيا وهولندا والنرويج وهنغاريا وليتوانيا وسلوفاكيا. وقدمت المفوضية المشورة، من بينها تعليقات على التشريعات، ولفتت انتباه الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في هذه العمليات إلى أهمية ضمان إجراء حوار حقيقي عن طريق التشاور المتسم بالتعددية والمشاركة.

٤٢ - وعمل مستشار المفوضية لحقوق الإنسان في صربيا بشكل وثيق مع مكتب أمين المظالم الصربي بهدف تعزيز عمل المؤسسة في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وشمل الدعم الذي قدمته المفوضية وضع تقرير شامل عن حقوق الإنسان لأفراد طائفة الروما، وعن فعالية التدابير المطبقة لإدماج الروما في البلد. ومن المتوقع أن يقدم التقرير، إلى جانب التوصيات المقدمة لحكومة صربيا، إلى البرلمان الوطني في أوائل عام ٢٠١٢.

٤٣ - وقدم مستشار المفوضية لحقوق الإنسان في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الدعم إلى مكتب أمين المظالم بغرض التقدم بطلب للحصول على اعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية.

٤٤ - وخلال الثلث الأخير من عام ٢٠١٠، قدمت المفوضية دعما إلى المؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان في صربيا وهولندا بغرض تعزيز قدراتهما (المرجع ذاته، الفقرتان ٣٩ و ٤٠).

٥ - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٤٥ - قدمت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دعما لعمليات تقييم المؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان في فلسطين (٦-٨ شباط/فبراير ٢٠١١ و ٣-١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١) وأفغانستان (١٣-٢٦ أيار/مايو ٢٠١١). ويشمل تقييم القدرات إجراء مقابلات مع موظفي المؤسستين ومع سائر أصحاب المصلحة.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت المفوضية بإسداء المشورة بشأن مشروعي قانونين يتعلقان بإنشاء مؤسستين وطنيتين لحقوق الإنسان في تونس والمملكة العربية السعودية.

٤٧ - وقامت المفوضية بتنظيم حلقة عمل بشأن مبادئ باريس في عُمان (انظر A/HRC/16/76، الفقرة ٣٠).

باء - دعم المبادرات الإقليمية ذات الصلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١ - الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٤٨ - قامت المفوضية، بالتعاون مع أمانة الكومنولث، بتنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس في منطقة البحر الكاريبي.

وعقدت حلقة العمل في بورت أوف سبين في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١. وبناء على التطورات الأخيرة ذات الصلة بحقوق الإنسان في منطقة البحر الكاريبي، بما فيها التطورات الحاصلة من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، كان الهدف الرئيسي من حلقة العمل وضع وتعزيز نظام لحماية حقوق الإنسان في دول منطقة البحر الكاريبي بهدف تطوير إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأجلين القريب والبعيد. وحضر حلقة العمل برلمانيون ومؤسسات أمناء المظالم ومسؤولون حكوميون، بمن فيهم مدعون عامون، من ١٢ عشر بلدا ناطقا بالإنكليزية في منطقة البحر الكاريبي. وشارك في هذا النشاط أيضا ممثلون عن فريق الأمم المتحدة القطري في بربادوس ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي. واعتُمد إعلان بورت أوف سبين (انظر المرفق).

٤٩ - وعلى هامش الاجتماع السنوي الرابع والعشرين للجنة التنسيق الدولية، عقدت شبكة المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الأمريكتين اجتماعا لمناقشة خطة عملها للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وناقش المشاركون مسألة وضع برنامج دائم لبناء قدرات الموظفين في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة وإنشاء مجلس استشاري لشبكة الأمريكتين. واتفق المشاركون على إنشاء موقع شبكي لشبكة الأمريكتين وعلى عقد اجتماعهم السنوي الإقليمي المقبل لعام ٢٠١١ في غواتيمالا.

٢ - أفريقيا

٥٠ - عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان اجتماعا في جنيف في ٢١ أيار/مايو ٢٠١١ لمناقشة سبل التعاون والدعم، بما يشمل جملة أمورا منها تحديد المنهجية الواجب اتباعها لإجراء تحليلات للثغرات وتقديم المساعدة من أجل وضع وإقرار الخطة الاستراتيجية للشبكة.

٥١ - وشاركت المفوضية بصفة ميسِّر في برنامج لتدريب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا (أكرا، الفترة، من ٣٠ أيار/مايو إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١). وتولى تنظيم حلقة العمل هذه معهد راؤول والنبرغ وجامعة لوند وشبكة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا. وكان الغرض الرئيسي من هذا التدريب تعزيز قدرات الموظفين في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومعرفتهم بمبادئ باريس. وكان من بين المشاركين، البالغ عددهم نحو ٢٦ من الموظفين في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، محقِّقون ومدرِّبون وموظفون قانونيون وموظفون إداريون ومديرون من إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وسيراليون وغانا وكينيا وملاوي وناميبيا ونيجيريا.

٣ - آسيا والمحيط الهادئ

٥٢ - في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، عقد منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية حلقة عمل بشأن تقييم قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك. ودعمت المفوضية مشاركة ممثل عن أمانة شبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا التي يوجد مقرها في كينيا، في حلقة العمل، لتشجيع التبادل الفعلي للخبرات والممارسات الجيدة في ما يتعلق بتقييم قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بين الشبكتين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا.

٤ - أوروبا وآسيا الوسطى

٥٣ - قدمت المفوضية دعما للمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جهودها لإنشاء أمانة دائمة. فقد قدمت المفوضية دعما لتنظيم اجتماع بجنيف، في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١، يهدف إلى تحديد خطوات ملموسة نحو إنشاء الأمانة الدائمة. وضم الاجتماع ممثلين عن ١٣ مؤسسة وطنية أوروبية لحقوق الإنسان والأمانتين الدائمتين لمنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ والشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وحضر الاجتماع أيضا مندوبون عن بعثات دائمة في جنيف وعن آليات إقليمية مثل وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا. وكانت إحدى النتائج الرئيسية التي تمخض عنها الاجتماع التأييد الذي أعرب عنه المشاركون بالإجماع لهذه المبادرة.

٥٤ - وشاركت المفوضية في حلقة العمل بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، المعقودة في براغ يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١. وقامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بتنظيم حلقة العمل هذه لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بلدان أوروبا الشرقية.

٥٥ - وحضرت المفوضية الاجتماع السنوي الرابع لوكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي عقدت في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ في فيينا. وركزت المفوضية بيانها على تنوع خريطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوروبا والاتجاه نحو اندماج مؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات المعنية بالمساواة أو التأكيد على التعاون بين مختلف أنواع المؤسسات المعنية بالمساواة أو مؤسسات حقوق الإنسان أو

مؤسسات أمين المظالم. وأكدت أيضا على أهمية إنشاء أمانة دائمة للمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٥٦ - وحضرت المفوضية اجتماع البعد الإنساني التكميلي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل في فيينا. وشاطرت المفوضية خبرتها في مجال مساعدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تعزيز دورها في مجلس حقوق الإنسان، نتيجة لما جرى مؤخرا من استعراض أساليب عمله، بما يشمل حقوق التكلم وتوزيع البيانات الكتابية والمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل.

٥٧ - وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠١١، وعلى هامش الاجتماع السنوي الرابع والعشرين للجنة التنسيق الدولية، عقد أعضاء المجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعا لمناقشة الموضوعات التالية: إنشاء أمانة دائمة ضمن المجموعة الأوروبية؛ والعمل مع وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، وعملية عملية إنترلاكن، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والفريق العامل الأوروبي المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة الأوروبية للهيئات المعنية بالمساواة (Equinet). وخلال هذا الاجتماع، انتخبت المجموعة الأوروبية اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان رئيسا للمجموعة الأوروبية. وانتخبت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في فرنسا ولكسمبرغ والدانمرك أعضاء في لجنة التنسيق الأوروبية. وانتخبت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ألمانيا عضوا عن أوروبا في اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية.

٥٨ - وحضرت المفوضية مؤتمرا بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عُقد يومي ١٣ و ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١، في فيلنيوس. وشاركت في تنظيم المؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكان هدف هذا المؤتمر هو تيسير تبادل الخبرات بين مؤسسات أمين المظالم ولجان حقوق الإنسان والمعاهد وغير ذلك من الآليات التي تعمل مع السلطات التنفيذية والقضائية والبرلمانات والمجتمع المدني.

٥٩ - وحضرت المفوضية اجتماعا غير رسمي مشتركا بين المؤسسات مع مجلس أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، عُقد يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتبادلت المفوضية الخبرات في مجال مساعدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على بناء أطرها وقدراتها التشريعية.

٦٠ - وفي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، شاركت المفوضية في اجتماع مائدة مستديرة إقليمي بشأن الآلية الوقائية الوطنية بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة

التعذيب، نظمه في زغرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب أمين المظالم لكرواتيا. وركز اجتماع المائدة المستديرة على منع التعذيب ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٥ - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٦١ - في ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، شاركت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نواكشوط، في الاجتماع السنوي السابع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية بشأن دور هذه المؤسسات في متابعة توصيات هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات. وقد ضم الاجتماع، الذي استضافته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا، ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأردن وتونس والجزائر وقطر ومصر وموريتانيا. واعتمد المشاركون إعلان نواكشوط.

جيم - دعم المفوضية للمبادرات الدولية ذات الصلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١ - لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٦٢ - قدمت المفوضية دعما للجنة التنسيق الدولية في إنشاء وإدارة موقعها الشبكي (http://nhri.ohchr.org)، الذي بدأ تشغيله في عام ٢٠١١ وحل محل الموقع (www.nhri.net).

٦٣ - وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠١١، تلقت المفوضية رسالة من الرئيسين الحالي والمقبل للجنة التنسيق الدولية تدعو الأمم المتحدة إلى عقد مناسبة في عام ٢٠١٣ للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد مبادئ باريس. وأعربت لجنة التنسيق الدولية عن اعتقادها بأن الأعمال التحضيرية لهذه المناسبة ينبغي أن تبدأ في عام ٢٠١٢ وأنه ينبغي وضع هذه المسألة في جدول أعمال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وبعد الاقتراح الوارد في تلك الرسالة، أُوصي بأن تعقد الجمعية العامة اجتماعا عاما خاصا في دورتها العادية الثامنة والستين في عام ٢٠١٣ للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد مبادئ باريس وأن تدرج بندا بهذا الصدد في قرارها العادي الذي يصدر كل سنتين بعنوان ''المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها''.

(أ) الاجتماع السنوي الرابع والعشرون

٦٤ - عقد الاجتماع السنوي الرابع والخمسون للجنة التنسيق الدولية في جنيف في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١١. وكان جدول الأعمال يشمل أفضل ممارسات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل؛ والمشاركة مع

الهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية؛ ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية حقوق المرأة؛ ومتابعة مؤتمر استعراض ديربان؛ والتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ والأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وحضر الاجتماع أعضاء في مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان مما يزيد عن ٨٠ بلدا، ومسؤولون حكوميون ومنظمات المجتمع المدني وعلماء ومنظمات حكومية دولية.

(ب) اجتماع المكتب

٦٥ - عقد اجتماع مكتب لجنة التنسيق الدولية في ١٦ أيار/مايو ٢٠١١ في جنيف. وناقش أعضاء المكتب بيانات لجنة التنسيق الدولية المقدمة أمام الدورة السابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان بشأن اعتماد مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، وأمام مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأقر المكتب أيضا الاقتراح الداعي إلى تركيز اهتمام المؤتمر لجنة التنسيق الدولية الذي يعقد كل سنتين على المساواة بين الجنسين والنساء والفتيات.

٦٦ - وقرر أعضاء المكتب إنشاء فريق عامل يتألف من ممثلين عن المناطق الأربع، للعمل على مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال هيئات الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، اتفق أعضاء المكتب على تأييد اعتماد قرار للجمعية العامة مع التركيز على مبادئ باريس ومشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال هيئات الأمم المتحدة، وعلى تأييد اعتماد القرار بشأن هذه المؤسسات في الدورة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان.

٢ - اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد

٦٧ - قدمت المفوضية دعما بأعمال الأمانة لدورة اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، التي عقدت في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١ في جنيف. واستعرضت اللجنة الفرعية المؤسسات الوطنية العشرين التالية: اعتماد جديد لكل من بنغلاديش والسويد وسيراليون وهنغاريا؛ إعادة الاعتماد لكل من أستراليا، ورومانيا، والسلفادور، والسنغال، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند؛ إرجاء الاعتماد لكل من أذربيجان وسلوفاكيا ونيجيريا.

ثالثا – التعاون بين آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٦٨ – يشكِّل تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان أحد المتطلبات الرئيسية لمبادئ باريس. وقد استمرت مفوضية حقوق الإنسان في مساعدة هذه المؤسسات الوطنية كي تواصل التفاعل مع هيئات المعاهدات ومجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة. ويجري الاضطلاع بعمل المفوضية في هذا الصدد على نحو منسق مع رئيس لجنة التنسيق الدولية وممثل جنيف.

٦٩ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية حقوق الإنسان دعم وتيسير إشراك لجنة التنسيق الدولية في العمليات البارزة الرامية إلى تعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان، من قبيل الاستعراض الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان وإصلاح هيئات المعاهدات.

ألف – مجلس حقوق الإنسان

٧٠ – أدت المشاركة النشطة للجنة التنسيق الدولية في الاستعراض الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان إلى إتاحة قدر أكبر من فرص المشاركة أمام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة ألف لدى المجلس. وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، اعتمد المجلس نتائج استعراض عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان، (القرار ٢١/١٦، المرفق). وشملت النتائج أحكاما تتعلق بمشاركة وتفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة ألف مع الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة (انظر الفروع الخاصة بذلك أدناه).

٧١ – وفي عام ٢٠١١، استمرت مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع ممثل لجنة التنسيق الدولية بجنيف، في دعم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان. وخلال الدورة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان (٢٨ شباط/فبراير – ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١)، قدمت ثمانية إسهامات خطية: ستة منها من مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من الفئة ألف (جورجيا، والمغرب، وماليزيا، والبوسنة والهرسك، ونيكاراغوا، وأوكرانيا) واثنتان من شبكتين إقليميتين للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (منتدى آسيا والمحيط الهادئ، وشبكة المؤسسات الأفريقية الوطنية لحقوق الإنسان). وخلال الدورة السابعة عشرة للمجلس (٣٠ أيار/مايو – ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١)، قدمت ثلاثة إسهامات خطية: واحد من لجنة التنسيق الدولية، وواحد من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة المتحدة وواحد من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا.

٧٢ - وفي ٩ آذار/مارس ٢٠١١، وعلى هامش الدورة السادسة عشرة للمجلس، نظمت مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، مناسبة جانبية بشأن تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة (جنيف، ٩ آذار/مارس ٢٠١١).

٧٣ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، اتخذ مجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء القرار ٩/١٧ بشأن المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١ - الاستعراض الدوري الشامل

٧٤ - واصلت المفوضية تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كي تتفاعل مع آلية الاستعراض الدوري الشامل. وفي عام ٢٠١١، وخلال دورات الاستعراض الدوري الشامل العاشرة (شباط/فبراير) والحادية عشرة (أيار/مايو) والثانية عشرة (تشرين الأول/أكتوبر)، قدمت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التالية البالغ عددها ١٩ مؤسسة إسهامات في تقارير أصحاب المصلحة المقدمة إلى الاستعراض الدوري الشامل: الدورة العاشرة: أستراليا (الفئة ألف)، وباراغواي والنيجر (الفئة ألف)، وجورجيا (الفئة ألف)، وناميبيا (الفئة ألف)، والنمسا، ونيبال (الفئة ألف)؛ الدورة الحادية عشرة: الدانمرك (الفئة ألف)، وسيراليون، والصومال/صوماليلاند؛ واليونان (الفئة ألف)؛ الدورة الثانية عشرة: أوغندا (الفئة ألف)، وأيرلندا (الفئة ألف)، وتايلند (الفئة ألف)، وتوغو (الفئة ألف)، وجمهورية تترانيا المتحدة (الفئة ألف)، وجمهورية مولدوفا، وسوازيلند، وهايتي.

٧٥ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، نص مجلس حقوق الإنسان على منح حقوق المشاركة التالية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة ألف: (أ) يدرج فرع منفصل في تقرير أصحاب المصلحة يضم إسهامات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من الدولة موضوع الاستعراض؛ (ب) ويحق للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الدولة موضوع الاستعراض التدخل على الفور عقب الدولة موضوع الاستعراض خلال مداولات إقرار نتائج الاستعراض في الجلسة العامة للمجلس (القرار ٢١/١٦، المرفق، الفقرتان ٩ و ١٣).

٢ - الإجراءات الخاصة

٧٦ - في آذار/مارس ٢٠١١، منح مجلس حقوق الإنسان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة ألف الحق في تسمية مرشحين لشغل مناصب أصحاب ولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والحق في التدخل مباشرة بعد البلد المعني خلال الحوار التفاعلي، وذلك بعد أن يقدم صاحب ولاية إجراء خاص تقريره عن بعثة قطرية (انظر ٢١/١٦، المرفق، الفقرتان ٢٢ (أ)، و ٢٨).

باء – هيئات المعاهدات

٧٧ – واصلت مفوضية حقوق الإنسان دعم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دورات هيئات المعاهدات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بتقديم معلومات وحضور الدورات. ففي ١١ تموز/يوليه ٢٠١١، شارك رئيس لجنة التنسيق الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لكل من إثيوبيا وألمانيا والدانمرك وفرنسا في دورة نظمتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن تحسين التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٧٨ – وأعدت المفوضية مذكرة إعلامية، لتقديم معلومات عملية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الراغبة في الاطلاع على نظام هيئات المعاهدات، بما في ذلك معرفة مختلف الفرص المتاحة أمام هذه المؤسسات للتواصل مع هيئات المعاهدات وأساليب عملها ونظمها الداخلية التي تتعلق بمشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

رابعا – التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية في ما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٧٩ – يشكل تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها أحد المتطلبات الرئيسية لمبادئ باريس. وفي عام ٢٠٠٨، شجعت الجمعية العامة كافة آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وكذلك الوكالات والصناديق والبرامج، على العمل في إطار ولاية كل منها مع الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي هذا الصدد، رحبت الجمعية العامة بالجهود التي تبذلها مفوضية حقوق الإنسان من أجل إقامة شراكات دعما للمؤسسات الوطنية.

٨٠ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت المفوضية على تطوير المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، بما في ذلك إضفاء الطابع الرسمي على تعاون ثلاثي الأطراف بين لجنة التنسيق الدولية ومفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بموجب تبادل رسائل في آذار/مارس ٢٠١١. وتشمل مجالات التعاون في إطار هذا التعاون الثلاثي، ضمن جملة أمور، تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكات الإقليمية، وكذلك تيسير ودعم عمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٨١ – وعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان ولجنة التنسيق الدولية اجتماعا في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠١١، قرروا فيه إبرام شراكة ثلاثية من خلال تبادل للرسائل. وتشمل العناصر الرئيسية لهذه الشراكة ما يلي: إجراء استعراض استراتيجي سنوي

يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان ولجنة التنسيق الدولية لتأسيس المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتطورها وفعاليتها؛ والعمل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وإجراء تقييم مشترك لقدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والاضطلاع بمشاريع لتحليل الثغرات؛ والعمل بشأن القضايا المواضيعية؛ وإدارة المعلومات والمعارف. ومن المقرر أن ينعقد أول اجتماع سنوي للاستعراض الاستراتيجي عند نهاية آب/أغسطس ٢٠١١.

ألف – الحوار الأوروبي العربي لحقوق الإنسان بشأن التعذيب وسيادة القانون

٨٢ – شاركت المفوضية في الحوار الأوروبي العربي السادس لحقوق الإنسان بشأن التعذيب وسيادة القانون، الذي عقد في برلين خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١.

باء – رابطة أمناء المظالم لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

٨٣ – حضرت المفوضية الاجتماع الخامس لرابطة أمناء المظالم لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي عُقد بشأن موضوع ”دور أمناء المظالم في تدعيم الحكم الرشيد والديمقراطية“ في سانت جوليان؛ بمالطة، خلال يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١١، بصفتها مراقبا. وفي البيان الذي أدلت به المفوضية، عرفت المشاركين بقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٠٧ المعنون ”دور مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها“، الذي رحبت فيه الجمعية العامة بالمشاركة النشطة للمفوضية في كافة الاجتماعات الدولية والإقليمية لمؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وطلبت اعتماد هذه المؤسسات لدى لجنة التنسيق الدولية، بالتعاون مع المفوضية، من أجل تمكينها من التواصل بشكل فعال مع هيئات حقوق الإنسان ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة.

جيم – الاتحاد الأيبيري الأمريكي لأمناء المظالم

٨٤ – شاركت المفوضية في الاجتماع السنوي للاتحاد الأيبيري الأمريكي لأمناء المظالم. وحضر الاجتماع مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات أمناء المظالم من أمريكا اللاتينية وإسبانيا والبرتغال، وعقد الاجتماع خلال الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١ في قلعة النهر، إسبانيا. وناقش المشاركون، ضمن جملة أمور، التحديات الراهنة والمقبلة التي تواجه أمناء المظالم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والأهداف الإنمائية للألفية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وتعزيز تقارير حقوق الإنسان وتقارير المؤسسات الوطنية؛ ودور هذه المؤسسات في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والمؤسسات الوطنية

لحقوق الإنسان والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان؛ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وحماية الفئات الضعيفة.

خامسا – التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية

٨٥ – عملت المفوضية على تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة لجنة التنسيق الدولية ولجنتها الفرعية المعنية بالاعتماد. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عقد منتدى للمنظمات غير الحكومية قبل المؤتمر الدولي العاشر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (إدنبره، المملكة المتحدة) (انظر A/HRC/16/76، الفقرة ٧٠). وفي أيار/مايو ٢٠١١، حضر الاجتماع السنوي للجنة التنسيق الدولية (جنيف) ٥٠ عضوا من أعضاء منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم. وعقدت دورة اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد عقب الاجتماع السنوي، واستفادت من الإسهامات الواردة من منظمات غير حكومية من موريتانيا والنمسا والهند.

سادسا – القضايا المواضيعية

ألف – الشعوب الأصلية

٨٦ – تعمل مفوضية حقوق الإنسان ومنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ على إعداد منشور مشترك بعنوان ”إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية: دليل عملي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان“، يهدف إلى دعم وتعزيز العمل الذي تقوم به هذه المؤسسات الوطنية في حماية حقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها.

٨٧ – وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١١، جرت في جنيف مشاورات لمؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، بالاقتران مع الدورة الرابعة لآلية خبراء الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وكانت الغاية الرئيسية من هذه المشاورات تبادل ممارسات جيدة تهدف للنهوض بحقوق الشعوب الأصلية يمكن بيانها في الدليل.

باء – تاريخ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومبادئها وأدوارها ومسؤولياتها

٨٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت المفوضية نسخة مستكملة من سلسلة التدريب المهني للمفوضية رقم ٤ بعنوان National Human Rights Institutions History, Principles, Roles and Responsibilities (”المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: التاريخ والمبادئ والأدوار والمسؤوليات“)[٢] – واستنادا إلى نسخة عام ١٩٩٥، قدم هذا المنشور

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.XIV.4.

لمحة عن المواضيع الرئيسية الراهنة المتعلقة بإنشاء مؤسسات وطنية مستقلة معنية بحقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك الدور الذي تضطلع به هذه المؤسسات في إطار النظم الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وكذلك تفاعلها مع النظام الدولي لحقوق الإنسان. ويضم هذا المنشور أيضا آخر المستجدات على الصعيد الدولي في هذا المجال، من قبيل آخر قرارات الجمعية العامة والمواد التي تعدها لجنة التنسيق الدولية.

جيم – المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول الاتحادية

٨٩ – على هامش الاجتماع السنوي الرابع والعشرين للجنة التنسيق الدولية، نظمت مفوضية حقوق الإنسان مناسبة جانبية بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول الاتحادية. وناقش المشاركون خصوصيات تلك الدول (بما في ذلك اللامركزية والحكم الذاتي)، وكذلك نقاط القوة والتحديات التي تلاقيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان ذات نظام الحكم الاتحادي.

سابعا – الاستنتاجات

٩٠ – يشكل الامتثال لمبادئ باريس شرطاً أساسياً لكفالة فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وحريتها واستقلالها وتعدديتها. ويجب على المؤسسات الوطنية والحكومات والبرلمانات والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة استمرار عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. وتُشجَّع مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء على العمل كذلك وفقاً لهذه المبادئ، والسعي للحصول على مركز الاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية.

٩١ – ويرحَّب بإقامة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ممتثلة لمبادئ باريس في البلدان التي لا توجد فيها. ومراعاة مبادئ باريس في مرحلة ما قبل إقامة هذه المؤسسات عنصر أساسي لكفالة استقلال المؤسسات الجديدة وشرعيتها. ويوصى بإجراء عمليات تشاورية واسعة النطاق وقائمة على المشاركة مع منظمات المجتمع المدني عند صياغة تشريعات التفويض الخاصة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٩٢ – ويوصى بشدة إيلاء اهتمام خاص لمبادئ باريس عند تعيين أعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتشجَّع الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تعزيز الشفافية في عملية التعيين وكفالة التعددية في تعيين ممثلي منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٩٣ - وتشجَّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، باعتبارها جزءاً رئيسياً من النظام الوطني لحقوق الإنسان، على العمل بالتعاون مع المكوِّنات الأخرى لهذا النظام، أي مع السلطتين التنفيذية والقضائية والبرلمان والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية.

٩٤ - وتشجَّع أنشطة برامج أفرقة الأمم المتحدة القطرية المشتركة بين الوكالات، الهادفة إلى دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وضم الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين إليها. ويرحَّب بإقامة الاستعراض الاستراتيجي السنوي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان ولجنة التنسيق الدولية في ما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٩٥ - ويوصى بأن تعمل المؤسسات دون الوطنية لحقوق الإنسان إلى جانب المؤسسات الوطنية الاتحادية لحقوق الإنسان من أجل كفالة حماية جميع حقوق الإنسان بالتساوي في جميع أنحاء البلد. ويشجَّع بقوة التفاعل بين المؤسسات دون الوطنية لحقوق الإنسان والنظام الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة.

٩٦ - ويعزِّز مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره ٢١/١٦ المتعلق باستعراض عمل مجلس حقوق الإنسان وأدائه، دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة ألف في إطار الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة.

٩٧ - وتشجَّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الاضطلاع بدور نشط خلال الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان (٢٠١٢-٢٠١٦). كما تشجَّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة ألف على الاستفادة من حقوقها للمشاركة على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦.

٩٨ - واعتمادُ إعلان بورت أوف سبين المتعلق بإقامة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس في منطقة البحر الكاريبي هو موضع ترحيب. وتشجَّع المبادرات المماثلة في المناطق دون الإقليمية الأخرى.

٩٩ - وقرارُ المجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المتعلق بإقامة أمانة دائمة هو موضع ترحيب. وستوطِّد هذه الأمانة الهيكل الإقليمي ويُتوقع أن يكون لها أثر إيجابي على مستوى إقامة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمبادئ باريس عبر أرجاء أوروبا.

المرفق

حلقة العمل الإقليمية بشأن إقامة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس في منطقة البحر الكاريبي، بورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو، ٢١-٢٣ آذار/مارس ٢٠١١

إعلان بورت أوف سبين

وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نظمت مفوضية الأمم لحقوق الإنسان وأمانة الكمنولث، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري في ترينيداد وتوباغو، حلقة عمل إقليمية مدتها ثلاثة أيام بشأن إقامة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس في منطقة البحر الكاريبي، وذلك ببورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١.

ويودّ المشاركون في حلقة العمل من الدول الناطقة بالإنكليزية في منطقة البحر الكاريبي، وهي أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبرمودا، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، والممثلون عن فريقَي الأمم المتحدة القطريين من بربادوس وترينيداد وتوباغو، ما يلي:

- الإعراب عن تقديرهم لحكومة ترينيداد وتوباغو لاستضافتها حلقة العمل الإقليمية المتعلقة بإقامة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس في منطقة البحر الكاريبي، وبوجه خاص، لوزير العدل، صاحب المقام أناند رملوغان، لافتتاحه حلقة العمل رسمياً.
- الإعراب عن تقديرهم لمفوضية الأمم لحقوق الإنسان وأمانة الكمنولث لاشتراكهما في تنظيم حلقة العمل الإقليمية.
- الإعراب عن شكرهم لمشاركة مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم بالنيابة في ترينيداد وتوباغو، وممثلي المؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان في الفلبين وكندا، بصفتهما خبيران استشاريان.
- التشديد على أهمية توعية الحكومات والبرلمانات والجهات المعنية الوطنية الأخرى ذات الصلة بالقيم والفوائد الناشئة عن إقامة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان.
- الاعتراف بأهمية الاستناد إلى أطر حقوق الإنسان الحالية لإقامة النماذج الكاريبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان امتثالاً لمبادئ باريس.

- التشديد على أهمية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مؤسسات أمناء المظالم، لجعل قيم حقوق الإنسان جزءاً من الحياة واللغة في كل يوم.
- التشديد على أهمية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مؤسسات أمناء المظالم، بوصفها جهات فاعلة رئيسية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- الاعتراف بدور وقيادة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.
- الاعتراف بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مؤسسات أمناء المظالم، في تمكين جميع الناس من فهم حقوق الإنسان وممارستها.
- الاعتراف بالاستعراض الشامل الذي جرى تقديمه وبالمناقشات التي جرت بشأن إقامة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها، وخلفيتها التاريخية والقانونية، والمعايير الدنيا التي يتعين على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الامتثال لها، فضلاً عن الوظائف الأساسية لهذه المؤسسات وسماتها الرئيسية وطرائق عملها.
- الاعتراف بأهمية اتخاذ التدابير اللازمة لإقامة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس والسعي للحصول على مركز الاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- الاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس على الصعيد الدولي، من خلال التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة.
- الترحيب بالمحور العملي لحلقة العمل في تيسير تبادل الخبرات والتجارب في ما يتعلق بإقامة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على نحو يتفق مع مبادئ باريس.
- الاعتراف بأنه فيما تواجه بلدان منطقة البحر الكاريبي تحديات فريدة في إقامة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فإن المساعدة والدعم من جانب مفوضية الأمم لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ولجنة التنسيق الدولية، فضلاً عن أمانة الكمنولث، قد يُتاحان بناءً على طلب الدول الأعضاء لإقامة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

بورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو، ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١